وهذا الفارق الدقيق ملحوظ فى تقسيم الأفعال العربية لأنها ماض ومضارع يدل على الحال متصلا بالاستقبال . ولا يكون الفعل إلا للحال والاستقبال . أو يكون الزمن فيه مضارعا للزمن السائر الذى لا يستقر على قرار .

وقد فطن لهذه الحقيقة عالم من أقدر علماء الأجروميات والمباحث اللسانية . ففى كتاب أصول الأجرومية الإنجليزية لمؤلفه الدكتور «أوتوجسبرسن» Jespersen يقول هذا الباحث المحقق : «إن لنا – على الأصح – أن نحسب إن الزمن ينقسم إلى جزئين : ماض ومستقبل . وبينهما حد الانفصال وقت حاضر كأنه النقطة الهندسية التى لا طول لها ولا عرض ولا ارتفاع ولكنها على الدوام منصوبة إلى المستقبل» .

وهذه التفرقة الفلسفية المنطقية ملحوظة فى التفرقة الأجرومية بين الحاضر والمستقبل فى لغة العرب . فإذا أراد المتكلم أن يذكر المستقبل بشتى معانيه فهو موجود بمعنى الاستمرار وبمعنى الدلالة على ما يأتى وبمعنى الإنشاء واستحداث الفعل على الطلب . فصيغة المضارع تدل على الحال والاستقبال ، وصيغة المضارع مسبوقة بالسين تدل على المستقبل القريب ، ومسبوقة بـ «سوف» تدل على المستقبل البعيد .

وصيغة الأمر تدل على فعل مطلوب فى المستقبل . يقترن بالزمن عند حصوله : أمرته ففعل . وهذه المجاوبة بين طلب الفعل وحدوثه مألوفة فى اللغة العربية . تتمثل فى أفعال المطاوعة التى لا نظير لها فى كثير من اللغات : فإذا وقع الحدث فى الزمن فله صيغ متعددة